

إضرام النار في مبنى قناة عراقية بثت أغاني في عاشوراء

موجة استقالة جماعية لمذيعي قناة دجلة



أغان أم قناة سنية؟

الحزن" التي بدت عليها عقب اغتيال صحافيها. واستبعد أن تكشف السلطات عن المسؤولين عن الاغتيال، متسائلا "ماذا سيؤولون؟ سنشكل لجنة، واللجنة تأخذ لجنة، وأنت تعرف أن هناك مثلا يقول: إذا أردت أن تقتل مشروعا، فشكل له لجنة". وفي نهاية حديثه لفت رشيد إلى وجود "مؤشرات خطيرة وصلت إلينا.. هناك أيضا تهديدات للعاملين الصحافيين في الخارج أيضا، ربما ستكون هناك عمليات استهداف للصحافيين والناشطين في خارج العراق".

واغتيل مراسل القناة أحمد عبدالصمد والمصور صفاء الغالي، مطلع العام الحالي، عندما فتح مجهولون النار على سيارتهما في منطقة قريبة من مقر قيادة الشرطة في المحافظة. ولفت المتحدث باسم القناة سعد رشيد إلى تقرير سجله المراسل قبيل اغتياله، "عندما كان يقف في تقريره وخلفه البنابة التي أشار إليها (وتحديدا الحشد الشعبي)، قال إن هذا هو الطرف الثالث، واعتقد أن الطرف الثالث الذي أشار إليه هو من قام باغتيال المصور والمراسل". كما أكد رشيد أن الاغتيال لن يؤثر على مسار القناة، رغم "مظاهر

وانطلاقا من مبدأ الوطنية والمهنية تقدم هذا التوضيح مصحوبا باعتذار لكل المؤمنين في العراق". واعلنت إدارة القناة أنه سيتم إغلاقها مؤقتا "احتراما لعظمة المناسبة ولشاعر الجميع وسيتم اتخاذ إجراء إداري جوهري في موضوع إدارة القناة التي تنبع إلى مؤسسة دجلة للإعلام، حرصا منا على الحفاظ على السلم الأهلي والتماسك المجتمعي". وسبق أن تم استهداف القناة والعاملين فيها بسبب تغطيتها للاحتجاجات المناهضة للحكومة، التي بدأت في أكتوبر الماضي.

على خلفيه استهزائها بمصيبة أبي الأحرار و عرض الأغاني والطرب في يوم استشهاد الحسين مستفزة بذلك مشاعر الملايين حول العالم من محبي أهل البيت، عقيدتي وانتمائي للحسين فوق العمل وفوق المادة ولا يشرفني بعد اليوم العمل لصالح قناة تحتفل بأيام أحراننا". وانضم الإعلامي سعدالدين الحسيني لقافلة المستقيلين عبر فيسبوك، معلنا "عقيدتي فوق كل شيء" وتابع "الحسين وحده من سيقف معي في القبر والبرزخ ويوم القيامة وهذه عقيدتي المطلقة التي رسخت في داخلي، كيف لي أن ادعوه يوما وأنا أعمل متطوعا وبشكل مجاني لشعار قناة لم تحترم وتقدس اليوم الذي استشهد فيه".

من جهتها أصدرت إدارة قناة دجلة، الأحد، توضيحا واعتذارا بشأن بث أغاني على الشاشة في ليلة العاشر من شهر محرم. وقالت إن "مؤسسة دجلة للإعلام تأسست وفق المبادئ الوطنية والمهنية ملتزمة بأن العراق خط أحمر لا يمكن النقاش فيه واعتمدت مفهوم الاحترام الكبير والحقيقي لكل المرجعيات الدينية في العراق ولكافة الأديان".

وأضافت "ناتسي اليوم في هذا البيان والتوضيح لنؤكد بأننا نستمد من رسالة الإمام الحسين عليه السلام وواقعة الطف ترسيخ مبدأ الحرية والإصلاح والاستمرار برسالة الشجعان وبناء الوطن، كما نود أن نوضح للجميع بأن ما حدث ليلة عاشوراء لم يكن مقصودا أبدا وإنما هناك إدارة مستقلة لقناة دجلة طرب وهي لا تتبع سياسة قناة دجلة الرئيسية وبالتالي حدث استمرار بث برامج القناة كما في باقي الأيام دون تثببت خصوصية هذه الليلة الحزينة والمفجعة والتي نقدر عاليا حجم الحزن وحرارة الدموع فيها، لذا

اشتعلت موجة غضب واسعة في العراق ضد قناة دجلة العراقية بسبب بثها أغاني في ليلة عاشوراء التي تعتبر بداية يوم حداد بالنسبة إلى الشيعة، وتم إحراق مبنى القناة وملاحقة مالكيها قضائيا، واضطر إعلاميوها إلى النأي بأنفسهم عن الغضب الشعبي بإعلان استقالتهم.

بغداد - أحرقت مجموعة من المواطنين في العاصمة العراقية بغداد، الإثنين، مقر قناة دجلة الفضائية بعد بثها أغاني في يوم عاشوراء، وتسببت في موجة غضب واسعة وحملة لمقاطعة القناة وحذفها من بيوت العراقيين، رغم اعتذار القناة ومحاولتها تهدئة الجمهور. وقال أحد الموظفين في القناة، إن "مجموعة اقترحت القناة في منطقة الجادرية ببغداد واقدمت على حرق المقر بكامله".

بغداد - أحرقت مجموعة من المواطنين في العاصمة العراقية بغداد، الإثنين، مقر قناة دجلة الفضائية بعد بثها أغاني في يوم عاشوراء، وتسببت في موجة غضب واسعة وحملة لمقاطعة القناة وحذفها من بيوت العراقيين، رغم اعتذار القناة ومحاولتها تهدئة الجمهور. وقال أحد الموظفين في القناة، إن "مجموعة اقترحت القناة في منطقة الجادرية ببغداد واقدمت على حرق المقر بكامله".

إدارة قناة دجلة أعلنت أنه سيتم إغلاق القناة مؤقتا احتراما لعظمة المناسبة» لكنها لم تنج في امتصاص الغضب

وأظهرت مقاطع فيديو مجموعة من المدنيين وهم يقتحمون مقر القناة ويضرمون النار فيها. وقبل اقتحام القناة بساعات، أصدرت محكمة الرضا في العاصمة العراقية بغداد، الإثنين، مذكرة قبض بحق زعيم حزب "الحل" جمال الكربولي الذي يمتلك قناة دجلة. وذكر بيان لمجلس القضاء الأعلى، أن "المحكمة قررت إصدار مذكرة قبض بحق مالك قناة دجلة، جمال الكربولي لجهولية محل إقامته في العراق". وأضاف، أن "الأمر جاء بناء على شكوى تقدم بها عدد من المحامين أمام محكمة تحقيق الرضا

وأظهرت مقاطع فيديو مجموعة من المدنيين وهم يقتحمون مقر القناة ويضرمون النار فيها. وقبل اقتحام القناة بساعات، أصدرت محكمة الرضا في العاصمة العراقية بغداد، الإثنين، مذكرة قبض بحق زعيم حزب "الحل" جمال الكربولي الذي يمتلك قناة دجلة. وذكر بيان لمجلس القضاء الأعلى، أن "المحكمة قررت إصدار مذكرة قبض بحق مالك قناة دجلة، جمال الكربولي لجهولية محل إقامته في العراق". وأضاف، أن "الأمر جاء بناء على شكوى تقدم بها عدد من المحامين أمام محكمة تحقيق الرضا

أحزاب لبنانية تواجه غضب الشارع بالهجوم على الإعلام

حتى تخلّ عن القضايا التي ضحينا من أجلها". وأضاف أن "هناك دولاً تستخدم جيوشا إلكترونية بشكل سيء، وتحاول فرض رأي عام على بلد ما"، كما أن هناك "سفارات أجنبية وخليجية تدفع عشرات ملايين الدولارات للإعلام لاستهداف الحزب عبر أخبار أكاذيب، ويدفعون المال مقابل بث السموم ويتجاوزون حدود الكذب إلى الاستفزاز والسب والشتم ضد الحزب".

ولم يجد نصر الله وسيلة للدفاع عن حزبه ضد الاتهامات التي طالته بالمسؤولية عن انفجار بيروت، سوى دعوة جمهوره إلى مقاطعة تلك الوسائل الإعلامية، وهدد بقطع البث بالقول "لا تجربونا على قطع إرسالها".

تحريض بعض الأحزاب اللبنانية على وسائل الإعلام يعرضها والعاملين فيها لأخطار شتى

بدرها نددت مبادرة "إعلاميون من أجل الحرية" بالتحريض الذي يستهدف إسكات وسائل الإعلام ومنعها من فتح ملفات الفساد، ولف مرفقا بيروت، لطمس الحقائق. وقالت المبادرة في بيان "نتوالى مواقف بعض القوى السياسية في لبنان التي تدعو إلى مقاطعة بعض وسائل الإعلام اللبنانية والعربية، وهذا حق ضمنه الديمقراطية وحرية التعبير، لكن ما بدا من خلال هذه الدعوات، أن هناك اتجاها للتحريض على هذه الوسائل، وتعرضها والعاملين فيها لأخطار شتى، وهو ما نرفضه ونحذر منه".

بيروت - استنكر صحافيون لبنانيون حملة التحريض التي تمارسها أحزاب وشخصيات سياسية لبنانية ضد وسائل إعلام عربية والعاملين فيها ودعوات مقاطعتها، بسبب تقاريرها الإخبارية. وأصبحت المقاطعة الإعلامية سلاحا للأحزاب في لبنان، في الأونة الأخيرة، فالتنصير الوطني الحر دعا جمهوره لمقاطعة قناة "إم.تي.في"، وجماهير حزب الله حركة أمل قاطعت قناة الجديد، وشنت هيئة تنسيق لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية بعد اجتماعها الدوري الذي عقدته في مقر الحزب السوري القومي الاجتماعي ببيروت، هجوما شرسا على وسائل إعلام عربية.

وادعت هذه الأحزاب ومن بينها حركة أمل وتيار المردة وحزب الله والحزب القومي السوري، "وجود حملة إعلامية منظمة للتصويب على العهد والمقاومة لتبرير المطالبة بتحقيق دولي تقوده دولة الشر الكبرى في العالم، والذي ستكون نتائجه معروفة مسبقا من خلال تجربة المجرمين وتحميل المسؤولية للقوى الحريضة على السيادة والاستقلال الحقيقي".

وقال صحافي لبناني إن "بيان هذه الأحزاب منفصل عن الواقع وشديد الغرابة، فالقنوات الفضائية التي يدينونها تنقل كلام الشارع اللبناني والمتظاهرين الذين خرجوا منددين بهذه الأحزاب وزعمائها السياسيين والفساد الذي أغرقوا فيه البلاد". ووصل القلق من الإعلام إلى جمهور حزب الله، إذ اعتبر الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله في خطابه، الأحد، أن الحزب يتعرض لـ"حملة لا سابق لها على مدى أربعين أو خمسين سنة، إذ يعمدون إلى سياسة الضغوط النفسية والمعنوية

ومشروع قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال يرى صحافيون أنه يحمل أخطارا على حرية الإعلام.

الحديث عاد مجددا عن القوانين التي تهدد عمل الصحافيين، مثل مشروع قانون زجر الاعتداء على الأمنيين

وقد انطلقت لجنة التشريع العام منذ مارس 2020 في مناقشة مشروع القانون وعقد جلسات استماع إلى جميع الأطراف المتخلطة والتي تم الاستماع إليها خلال العهدة البرلمانية 2019-2020، وذلك بسبب عدم انتهاء اللجنة السابقة من مناقشة مشروع القانون، ولم تصوت على تقريرها النهائي، ولم تحله على مكتب البرلمان. فخلال العهدة البرلمانية السابقة، توقفت لجنة التشريع العام عن النظر في مشروع القانون بعد جلسة استماع إلى وزير الداخلية الأسبق لطفي براهيم الذي تعهد بإعادة صياغة مشروع قانون جديد مع إمكانية سحب نسخة 2015 التي لاقت رفضا من عدة أطراف، وتعويضها بنسخة أخرى تستجيب لمعادلة الموازنة بين الحقوق والحرريات وحماية القوات المسلحة أثناء أداء واجبها.

ولكن لم ترد أية نسخة جديدة من مشروع قانون زجر الاعتداء على الأمنيين على مكتب الضبط بالبرلمان، مما جعل مكتب البرلمان مضطرا لإحالة نسخة سنة 2015 من مشروع القانون إلى لجنة التشريع العام، وفق ما أكدته رئيسة اللجنة سامية عبو لوسائل الإعلام.

عودة ملاحقة صحافيين بقوانين مكافحة الإرهاب تثير المخاوف في تونس

ذلك، على خلفيه نشرها في 2012 مقالا حول ملف فساد في عقد شراكة لإحدى الشركات العمومية مع شركة أجنبية. وقضت المحكمة في 2014 في حقها بالسجن 6 أشهر وخطة مالية بمئة دينار.

وتفاجت الصحافية، بدخولها قائمة المفتش عنهم خلال تواجدها باحد الفنادق، بحسب ما ذكرت للثقابة. وعبرت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين عن دعمها ومساندتها للصحافيين الذين يخضعون للمحاكمة بتهم تتعلق بالإرهاب على خلفية ممارستهم للعمل الصحافي، وادانت في بيان، ما اعتبرته "عودة ترهيب وملاحقة الصحافيين على معنى قانون الإرهاب والضغط عليهم ومحاولات توجيههم خلال أعمال البحث والتحقيق خاصة لدى الفرق المختصة في البحث في الجرائم الإرهابية".

وحذر صحافيون وإعلاميون تونسيون من خطورة محاكمة صحافيين بموجب قانون مكافحة الإرهاب في القضايا ذات العلاقة بالعمل الصحافي، واعتبروه مسأ وخرقا واضحا لحرية الصحافة.

وعاد الحديث مجددا عن القوانين التي تهدد عمل الصحافيين في تونس، مثل مشروع القانون المتعلق بزجر الاعتداء على الأمنيين الذي أثار جدلا كبيرا عام 2020، حيث عبر جزء من المجتمع المدني وخصوصا الصحافيون والعاملون في الحقل الإعلامي عن رفضهم القاطع له ووصفوه بأنه تقنين لعودة الاستبداد ولدولة البوليس، وتشريع لحماية الأمنيين وتقنين لتكميم الأفواه. وينص القانون في أحد فصوله على معاقبة الصحافيين بـ10 سنوات، في صورة إفشاء السر المهني للأمنيين، دون تحديد طبيعة هذا السر المهني.

وتطرقت الصحافية في البرنامج الإذاعي إلى حملة الإيقافات التي قامت بها حكومة يوسف الشاهد ولم تتطرق إلى موضوع النقابيين الأمنيين بتاتا، وإنما أشار أحد الضيوف إلى أن الإيقافات ستشمل آخرين.

وكان رئيس الفرقة الأمنية، حاول إقناع الصحافية بالاستماع إلى أقوالها دون التحرير عليها ودون حضور محام، ولكنها تمسكت بالاستماع إليها بحضور المحامين المرافقين لها وبصفة رسمية، وفق ما ذكر بيان نقابة الصحافيين التونسيين.

وفي سياق المتابعة القضائية ضد الصحافيين، قضت المحكمة الابتدائية بتونس، الخميس الماضي، بسقوط العقوبة بمرور الزمن في القضية المرفوعة في حق الصحافية عزة القربي العاملة سابقا بجريدة "السور". وقد وجهت الصحافية حكما ابتدائيا بالسجن مدة 6 أشهر بتهمة نسبة أمور غير قانونية عبر الصحافة لموظف عمومي دون الإدلاء بما يثبت

تونس - واجه عدد من الصحافيين التونسيين خلال الأيام الماضية استدعاءات للتحقيق لدى الوحدة الوطنية للأبحاث في الجرائم الإرهابية بالعوينية بصفتهم ذوي شبهة، ما أعاد المخاوف لدى الوسط الصحافي التونسي بشأن استخدام قانون مكافحة الإرهاب لملاحقة الصحافيين.

وتم التحقيق مع الصحافي ورئيس التحرير منجي الخضراوي، السبت، لدى وحدة الأبحاث في الجرائم الإرهابية بالعوينية في العاصمة تونس على خلفية مقال نشره بجريدة "الشروق" في 2016 حول "قضية الخلية الإرهابية بالمنهلة".

وقبل يوم واحد، خضعت درة الغري الصحافية بجريدة "آخر خبر" للتحقيق لدى نفس الوحدة من قبل 3 عناصر على مدى ساعتين في قضية مرفوعة من نقابيين أمنيين يتهامنها بـ"بتشكيل وفاق للمناس بسمعتهما" على خلفية حضورها في برنامج إذاعي في راديو "كاب أف.أم" سنة 2017.



عودة المطاردة